نفتالي بينت... بروفايل جزئي

انطوان شلحت

مع عودة اسم نفتالي بينت، زعيم حزب يمينا الإسرائيلي اليميني، إلى التداول مرشّحا مُحتملا لتولي منصب رئيس أول حكومة إسرائيلية، في حال انتهاء عهد بنيامين نتنياهو، يجدر أن نعيد إلى الأذهان جزءًا ولو يسيرًا من بروفايله.

من مواليد 1972، ومن ضباط وحدة النخبة في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي (سييرت متكال)، ومن «نجوم الهايتك»، إذ كان من مؤسسي شركة cyota 1999 لتأمين المعلومات، والتي تم بيعها عام 2005 بمبلغ 145 مليون دولار إلى شركة RSA الأميركية. على الصعيد السياسي، كانت بداياته مع حزب الليكود الذي انضم إليه عام 2006، وشغل عام 2007 منصب رئيس حملة نتنياهو لانتخابات الليكود الداخلية. وعارض بينت تجميد الاستيطان، وفي 2010 شغل منصب المدير العام لـ «مجلس مستوطنات يهودا والسامرة». وفي 2012، انتخب رئيسًا لـ«البيت اليهودي»، حزب الصهيونية الدينية.

خلال الأزمة السياسية الإسرائيلية المستمرة منذ أكثر من عامين، استقال وزميلته، أييلت شاكيد، من حزب البيت اليهودي، وأقاما حزب اليمين الجديد، ثم حزب يمينا الحالي. واعتبر تأسيس حزب جديد قبل أي شيء، بمثابة اعتراف منهما بوجود سقف زجاجي انتخابي قطاعي لحزبهما السابق. ووفقًا لما كتبه كذلك محللون إسرائيليون، أدرك كلاهما عدم وجود عدد كاف من الإسرائيليين المعنيين بشراء السلعة الأيديولوجية للصهيونية الدينية المكوّنة من التطرّف السياسي، والسيانية، والعنصرية، وكراهية المثليين. لكن ذلك لا يدلّ على أنهما أصبحا معتدلين سياسياً، أو غادرا خانة اليمين المتطرّف.

في إحدى مقابلاته من عام 2017، قال بينت إن في صلب تطلعاته تحويل الحزب الذي يقف في مقدمته إلى حزب ذي مظلة واسعة للغاية، تكون أكثر صهيونية، وفي وسعها أن تكون سقفًا للجميع. وردًا على سؤال عما يختلف هذا الحزب الذي يسعى إليه عن «الليكود»، قال بينت إن «الليكود» لا ينفك يرفع لواء الأمن وفقط الأمن. وفي حال الالتزام بهذا اللواء وحسب، ستصل إسرائيل حتمًا إلى أماكن ليست جيدة وغير محبّذة، مثل الانفصال عن قطاع غزة، وخطاب بار إيلان، وما شابه ذلك. لكن عندما تستند إلى الأساس اليهودي، فستكون في مكان آخر على الإطلاق. وستُمسي قوة صمودها أمام الضغوط ذات جذور أعمق بكثير، وهذا الأمر سيشمّ على كل شيء. وتعكس أقوال بينت هذه إصرار الصهيونية الدينية على إعادة تصميم المجتمع الإسرائيلي وفقًا لصورة الصهيونية الحالية خليطا من القومية والدينية.

يتباهى بينت، في صفحته الخاصة على الشبكة، بأنه عندما شغل منصب وزير التربية والتعليم خاض ثلاث معارك رئيسية: أولًا، منع ممثلي منظمة «فلنكسر الصمت» من دخول المدارس الثانوية اليهودية والتقاء طلابها الذين هم على أعتاب التجنّد لتأدية الخدمة العسكرية واتهام هذه المنظمة بـ«التآمر على إسرائيل، وخيانتها، وتلطيخ سمعة الجيش الإسرائيلي وجنوده والمساهمة في تقديمهم إلى محاكماتٍ دوليةٍ بشبهات ارتكاب جرائم حرب»! ثانيًا، إعداد وإصدار صيغة جديدة من كتاب بعنوان «أن نكون مواطنين في إسرائيل» المخصّص لتدريس موضوع التربية المدنية في المدارس الثانوية. وهي صيغة «أكثر يهودية وأقل ديمقراطية» تنطوي على تجاهل مكوّنات هويةِ الفلسطينيين في إسرائيل الثقافية والقومية، وعلى تهميش اللغة العربية. ووفقًا للكتاب، تقتصر حقوق هؤلاء المواطنين على مجالي التعليم والدين، وفيه جهدٌ واضحٌ لتفتيتهم إلى مجموعات طائفية، بجانب محاولة متعمدة للتمييز بين «عرب جيدين» و«عرب سيئين». ثالثًا، اعتماد مدوّنة أخلاقية للمحاضرين في الجامعات الإسرائيلية، وذلك في سياق جهودٍ حثيثةٍ تهدف إلى السيطرة والتأثير على مساحات صوغ المجال العمومي الإسرائيلي، ومنها المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية. كما تندرج المدوّنة الأخلاقية ضمن جهود تحاول فرض شرطية معرفية على المؤسسات الجامعية والضغط عليها لتقليص مساحة الحرية الأكاديمية، والتضييق على أي نشاط سياسي لمحاضرين يهود وفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية، ينتقدون سياسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967 وينتظمون في إطار حركات مناهضة للاحتلال. ولا تنتهي القائمة عند هذا الحدّ.

ليس بعد عدن إلا سَيْئون

علي الذهب

قبل شهرين تقريبًا، نفت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا أن لديها نية لاتخاذ مدينة سَيْئون، في قطاع الوادي والصحراء في محافظة حضرموت، عاصمة سياسية مؤقتة، عوضًا عن مدينة عدن الساحلية، جنوبي البلاد، والتي يفترض أن تكون عاصمة مؤقتة، عوضًا عن صنعاء التي يسيطر عليها الحوثيون منذ انقلاب عام 2014، لكنها (عدن)، هي الأخرى، وقعت تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي (انفصالي) الموالي للإمارات، منذ انقلابه على هذه الحكومة عام 2019. غير أنّ اللافت، خلال هذه الأيام، ما تشهده سيئون من تحركات حثيثة لمسؤولين أمنيين وعسكريين، موالين للرئيس عبد ربه منصور هادي، على نحو يشي بالاستعداد لإيجاد وضع أمني خاص، يتيح للحكومة المعترف بها دوليًا، ولمسؤولي بقية سلطات الدولة، سيّما التشريعية والقضائية، العودة من خارج البلاد، لممارسة وظائفهم، وتأدية مهامّهم المختلفة، إلى حين الانتهاء من معالجة المعضلة العسكرية والأمنية في عدن. ففي هذا الصدد، ومنذ وصوله إلى سيئون، قادمًا من عدن، نهاية إبريل/ نيسان الفائت، يقوم وزير الداخلية والأمن، اللواء إبراهيم حيدان، بنشاط واسع، يتعدّى وظيفته ومهماته الأمنية؛ حيث التقى قيادات السلطة المحلية، وزار مطار المدينة الذي يجرى تعزيز قدراته، لتوسيع نشاطه في مجال النقل الدولي، مع ما كشفت عنه تحرّكاته من تنسيقٍ أمني غير معهود، بين قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية، ووحدات الجيش المتمركزة في قطاع الوادي والصحراء من محافظة حضرموت، التي يدين قادتها بالولاء للرئيس عبد ربه منصور هادي، ونائبه علي محسن الأحمر.

مؤقتًا، قد تكون مدينة سيئون مكانًا ملائمًا لعودة رئيس الحكومة وأعضائها واستقرارهم وبقية مسؤولي سلطات الدولة الثلاث، إذا ما كانت التهيئة الأمنية والإدارية للمدينة قادرة على إحداث تحول جوهري في هذين المجالين، وأن يحظى قرار عودة هؤلاء بدعم السعودية وتأييدها. وكذلك سيكون مفيدًا أن يبادر الرئيس عبد ربه منصور هادي، ونائبه علي محسن الأحمر، أو أي منهما، بالعودة إلى سيئون، غير أنّ هذه المبادرة ربما لن تكون متاحة في القريب العاجل، على الرغم من أهميتها في سياق الانتقال إلى النظام الاتحادي، المتّفق عليه في مؤتمر الحوار الوطني الشامل عام 2014.

مؤكّد أن تحوّلا من هذا القبيل لن يكون ماثلًا بين عشية وضحاها، لكن الحاجة إليه تُلزِم القوى الوطنية المخلصة بأن تثابر في سبيل تحقيقه، بالاستفادة من المقوّمات الاستراتيجية والجيوسياسية لمدينة سيئون، ومن ذلك سيطرتها على عقدة الربط والاتصال الأرضي والجوي بين محافظة المهرة المحاذية لسلطنة عُمان شرقًا ومأرب والجوف غربًا، ومدينة (ميناء) المُكلّا عاصمة حضرموت جنوبًا، فضلًا عن الحال نفسه مع السعودية من جهة الشمال. يُضاف إلى ذلك، بُعدها، نسبيًا، عن تهديد الصواريخ الباليستية، والطائرات غير المأهولة التي باتت السلاح الأخطر لدى الحوثيين، وإنّ كانت هذه المسألة تستدعي وجود منظومة دفاع جوي احتياطية متقدّمة، تقلل من احتمالية هذا التهديد، وكذلك ما تتمتّع به وحدات القوات المسلحة المتمركزة في المنطقة العسكرية الأولى، في قطاع الوادي والصحراء في حضرموت، من قدراتٍ ماديةٍ وبشريةٍ مصونة، نتيجة بُعدها عن مناطق التماس المباشر مع الحوثيين، ومع الجماعات المسلحة الأخرى المناوئة للحكومة. قد يمثّل نقل الحكومة وأجهزة السلطات الأخرى إلى مدينة سيئون، تسليمًا بالأمر الواقع المفروض في عدن، من المجلس الانتقالي الجنوبي، وتحفيزًا له لتصعيد مطالبه الانفصالية، والاستمرار في إضعاف فرص عودة الحكومة إلى عدن. لكنّ، كذلك، بُعد منطقةٍ جديدةٍ لمواجهة خصومها، بواسطة قواتها المسلحة، أو بالطُرق السلمية، وفقًا للمرجعيات التي تنشبث بها، مع ما يمكن أن يشكله ذلك من أهمية، إذا ما قرّر التحالف التخلي عن الحكومة، والانسحاب كاملًا من البلاد.

(كاتب يمني)

النظام السوري... المستثمرُ الأدهى في الخراب

عبير نصر

بينما كانت عمليةُ التوريث تتمّ بسهولةٍ ويُسرٍ لافتَين للنظر، والتي باركها حشدٌ من الزعماء العرب والوفود الأجنبية الذين حضروا للتعزية بوفاة حافظ الأسد، وحرصوا على عقد اجتماعاتٍ منفردة مع نجله الذي لم يكن خلال مراسم التعزية والوفاة يملك أيّ صفةٍ رسمية بعد، كان سوريون كثيرون يردّدون ما قاله الشاعر العباسي دعبل الخزاعي يوماً، خليفةٌ مات لم يحزنْ له احد/ وآخر قام لم يفرحْ به احد.

وسرعان ما قدّمتِ المستجداتُ الدولية والإقليمية حبل النجاة لبشار الأسد الذي اتخذ سياساتٍ خارجيةً جلبت له ضغوطاً دولية كبيرة، أهمها أحداث «11 سبتمبر» عام 2001، وما أعقبها من إعلان أميركا الحرب على الإرهاب، الذي أتبعته بغزْوها لأفغانستان، ثم غزْو العراق عام 2003 وما رافقه من تهديداتٍ أميركية لسورية، ثم صدور قرار مجلس الأمن 1559 القاضي بانسحاب الجيش السوري من لبنان، عام 2004، قبل عام من اغتيال رفيق الحريري. ومنحت كلّ هذه التطورات الدراماتيكية رخصةَ حياةٍ جديدة للنظام السوري، فكان أكبر المحظوظين من متغيّراتٍ أفرزتها النتائجُ السلبية لحرب العراق، وتزايد التوتر في فلسطين. وتمكن من استيلاد وطنيةٍ سوريةٍ ذات طبيعة سلبية وضديّة. باعتماد ديناميكيات التخويف من الحصار الأميركي ومن الوطنية اللبنانية المناهضة للسياسة السورية (14 آذار التي أخرجتْ جيشه من لبنان).

لكن العوائدَ الأثمن جاءت بها الفوضى العراقية التي أعقبت إسقاط صدّام حسين، بوصفها البديل الوحيد أمام سورية إذا ما سقط. أما الحكمة وراء هذا كله فكانت إبقاء الأمور على حالها تجنّباً للطوفان. وبعد تحسّن وضع النظام السوري دولياً واقليمياً، بدأ انفتاحٌ دولي على مملكة الصمت. كما أدّى وصول بارك أوباما إلى سدّة الرئاسة في الولايات المتحدة إلى اتباع سياسةِ الانخراط مع سورية. وإثْر ذلك، طرأ تحسنٌ على العلاقاتِ السورية السعودية التي تأزمت بعد اغتيال الحريري في لبنان. كما بدأت جولةٌ جديدةٌ من المفاوضات السريّة بين سورية وإسرائيل برعايةٍ تركية. وعلى التوازي، مضى التحالف السوري الإيراني في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، حيث توجد صوره الأكثر بشاعة. وبعيداً عن المقاربات الكلاسيكية التي جرى تجريبها بعد الحروب الثلاث السابقة بين إسرائيل و«حماس»، والتي كانت تسعى، بعد كل هدنة، إلى البحث عن شروط إطالة أمدها، فإن الحرب أخيراً، والتي عرّت حقيقة هذا النظام العنصري، تتطلب مقاربة جديدة في تعاطي العالم مع هذا الصراع، والاعترافَ بأنه صراع وجود بين نظام تطهير عرقي يقوم على أيديولوجية عنصرية وشعب محتلة أرضُه، من حقّه المقاومة لاسترجاع حقوقه وصيانة كرامته.

لقد وضعت الحرب أخيراً، بفضل بسالة المقاومة الفلسطينية والتفاف كل أطياف الشعب الفلسطيني حولها، بمن فيهم الذين يعيشون داخل الكيان الصهيوني ويحملون جنسيته، أسس معادلةٍ جديدةٍ لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي لا يجب منذ الآن أن يُختزل في مقاربة حماية أمن الإسرائيليين مقابل حق العيش للفلسطينيين، وإنما في البحث عن نهج جديد يقوم على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني كاملة، من حقه في الوجود فوق أرضه، وإقامة دولته الحرّة والمستقلة، وتمتّعه بكل شروط الحياة الحرّة والكريمة. وفي المقابل، استمرار الوضع كما هو قائم، والاستمرار في وضع «رتوشات» لإدامة الهدنة أو إطالة عمرها، فهو لن يزيده إلا تفاقماً. فبعد زهاء 28 سنة من توقيع اتفاقات السلام في أوسلو، وما تبعها من خداع مفاوضات عملية السلام، لم تؤدّ سوى إلى تكريس نظام الفصل العنصري الإسرائيلي على كل تراب فلسطين التاريخية. وإذا لم يتم الاعتراف بالطابع العنصري لهذا النظام، والعمل على إنهاء كل صيغه القانونية والإدارية وتجسيداته على أرض الواقع التي يمثلها حصار غزة وجدار الفصل العنصري والمئات من الحواجز المذلّة والمهينة لكرامة الفلسطيني، فإن كل مقاربات الحلول التي تضع سقفاً لها إنهاء الاحتلال في الضفة وغزة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من دون أن تُسمى أراضي 1967، ستصبح مجرّد مضيعة للوقت، تستغله الآلة الصهيونية العنصرية، لتكريس نظام فصلها العنصري. وفي هذه الحالة، يجب انتظار قيام حرب خامسة ستكون أشدّ وأقوى من كل الحروب السابقة.

(كاتب مغربي)

> لا أحد أكثر حرفيةً ودهاءً من النظام السوري في استثمار الوقائع والمعطيات، مهما بلغتْ درجةُ تعقيدها لمصلحته

مرة لحماية الأسد من القرارات الغربية. ومنحتْه وطهران مساعداتٍ اقتصاديةً لتعويض تأثير العقوبات والحرب، فطبعت روسيا مذكرات مصرفية سورية للالتفاف على عقوبات الاتحاد الأوروبي، في حين وافقت إيران على تقديم قروضٍ لسورية بقيمة ملايين الدولارات، والتي سدّدتْ ثمنَ الأسلحة والرواتب، وأبقتِ الدولةَ المتعثّرة متماسكة.

مرّةً أخرى، لعب الحظّ في دعم النظام ضد الثورة السورية. وخلال مرحلة التحضير لتشكيل جسم سياسي، يقوم بمهمةِ قيادة الثورة محلياً ودولياً، كان الغربالُ الدولي يعمل من دون هوادة بعينٍ راصدة للأشخاص وللمواقف، وبدأت مرحلةُ الاستقطاب من القوى الإقليمية كافة، التي عملت، بشكلٍ ممنهج ومدروس، على منع السوريين من فرز قيادةٍ حقيقية للثورة سياسياً وعسكرياً، والتركيز على العناصر الهشّة والمطواعة لسهولة السيطرة عليهم وتوجيههم وفق المطلوب، يمكن التخلّص منهم بسهولة، وفي أية لحظة. فتشكلتْ معارضةٌ كمنتَجٍ غير وطني، يهدف إلى درجةٍ الشعب السوري اليائس إلى مواجهةٍ غير متكافئةٍ مع النظام الفاشي.

ولا أحد أكثر حرفيةً ودهاءً من النظام السوري في استثمار الوقائع والمعطيات، مهما بلغتْ درجةُ تعقيدها لمصلحته. وسورية التي تتحكّم بها عملياً أكبر قوتين عالميتين (روسيا وأميركا)، وأقوى ثلاث قوى إقليمية (إيران وتركيا وإسرائيل)، بقيت نظرياً بيد الأسد الذي استفاد من تقاطع عوامل داخلية، أبرزها تحكّمه بالقوات الأمنية والعسكرية، وخارجية في مقدمتها تلكؤ الغرب في استخدام القوة ضده، مقابل دعم عسكري حاسم من إيران ثم روسيا. يضاف إلى ذلك الصبر والتلاعب بعامل الوقت. كما استثمر الورقة الأكثر أهمية وحساسية، فشل المعارضة السورية، على اختلاف مكوّناتها، في توحيد صفوفها وتقديم بديل جدّي عن النظام. وأسهم تصاعدُ نفوذ التنظيمات المتشدّدة، لا سيما تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، منذ العام 2014، في إضعاف المعارضة سياسياً وعسكرياً. ومع استقطاب التنظيم آلاف المقاتلين الأجانب وتنفيذه هجماتٍ دامية في الخارج، انصبّ تركيز المجتمع الدولي، بقيادة واشنطن، على دعم الفصائل الكردية (بقيت خارج تكتّل المعارضة) وحلفائها لمواجهة الجهاديين، عوضاً عن دعم خصوم الأسد.

وساهمت عسكرةُ المعارضة السورية المهيمنة على صدارة المشهد التمثيلي للثورة السورية في تثبيت رواية النظام في الدفاع عن نفسه ضد الإرهاب. وبالتالي، نتائج وحصائل سلوك المعارضة لم تكن عدمية فحسب، بل سلبية ومتامرة إرضاءً لمشغليهم. لذا نجح النظامُ نجاحاً ساحقاً في تفتيتها وشيطنتها. ومنذ البداية، أطلق سراح آلاف الجهاديين، على أمل تزعمهم التمرّد حتى يصدّق العالمُ كذبةَ أنّه عنفٌ إسلاميين متشدّدين. وفي الحقيقة، جلّ المجهود العسكري للنظام استهدف المعارضة المعتدلة، وليس «داعش» وأخواتها، إذ كانت الأخيرة تسيطر على مناطق بعيدة أقصى الشرق، أما الثوار فكانوا يهدّدون معاقله الرئيسة في الغرب، كي لا يتبقى أمام العالم سوى «داعش» والنظام للاختيار بينهما. واليوم، وسط مُماطلةٍ وتعقيدٍ مقصودين لمجريات الحلّ السياسي من النظام السوري وحلفائه، يكشِفُ إعلان الأسد عن ترشّحه لولايةٍ رئاسية ثانية دستورياً ورابعةٍ فعلياً، ومن ثم فوزه، أنّ ملفّ الصراع قد وصل إلى نهايته، وأنّ مرحلةً جديدة من الخراب قد بدأت في سورية، ينبغي استثمارها في ظلّ مناخاتِ الصراع والاستبداد، والاستقطاباتِ المذهبية والإثنية والمناطقية.

(كاتبة سورية)

كاريكاتير **عماد حجاج**

إسرائيل... نظام أبار تهايد جديد

علي أنوزلا

كشفت الحرب الرابعة بين إسرائيل وحركة حماس عن مقاربة جديدة في التعاطي مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومن خلفه الصراع الإسرائيلي العربي، تتمثل في إنهاء نظام الأبارتهايد الجديد في فلسطين المحتلة. وبالرغم من أن هذا النظام قديم قدم قيام الكيان الصهيوني الذي يقوم أصلاً على أيديولوجية عنصرية مقيتة، إلا أن الجديد فيه انكشافه للعالم، إلى درجة أن وزير خارجية دولة صديقة لإسرائيل، مثل فرنسا، خصوصا في ظل حكم رئيسها اليميني الحالي، ماكرون، حذّر من مخاطر أن تشهد الدولة العبرية «فصلاً عنصرياً»، على خلفية ما شهدته فلسطين التاريخية أخيراً من تصاعد في الصراع بين اليهود والعرب في المدن والبلدات العربية والمختلطة، طوال أيام الحرب الأحد عشر على غزة.

كلمة «أبارتهايد» التي طالما كان محرّماً استعمالها في وصف نظام الاحتلال الإسرائيلي سوف تأتي، هذه المرة، في تقرير منظمة حقوقية إسرائيلية، هي منظمة «بتسليم» التي وصفت لأول مرة إسرائيل بأنها «دولة فصل عنصري (أبارتهايد)». وتكرّر الوصف نفسه في تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، التي تعتبر أول مجموعة حقوقية دولية تتهم السلطات الإسرائيلية، رسمياً، بارتكاب جرائم الفصل العنصري ضد الفلسطينيين. وقبل صدور تحذير وزير الخارجية الفرنسي، لودريان، سبقه مسؤولون إسرائيليون، مثل باراك وأولمرت وتسيبي ليفني، بل ووزير خارجية أميركا السابق جون كيري، والرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، إلى دقّ ناقوس الخطر من أن الكيان الإسرائيلي يسير في اتجاه بناء نظام فصل عنصري، إذا استمرّ في الحفاظ على سيطرته على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وحصاره قطاع غزة. ولكن بعد عشر سنوات على صدور تلك التحذيرات، ومع تعاقب حكومات يمينية متطرفة في إسرائيل شرّعت لإقامة «الدولة اليهودية» الخالية من كل الأعراق والأديان، أصبح إدراك وجود هذا الخطر حقيقة واقعة، وأصبح نظام الفصل العنصري لا يوجد داخل الكيان الصهيوني والبلدات المحتلة فقط، وإنما يمتد إلى الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، حيث توجد صوره الأكثر بشاعة. وبعيداً عن المقاربات الكلاسيكية التي جرى تجريبها بعد الحروب الثلاث السابقة بين إسرائيل و«حماس»، والتي كانت تسعى، بعد كل هدنة، إلى البحث عن شروط إطالة أمدها، فإن الحرب أخيراً، والتي عرّت حقيقة هذا النظام العنصري، تتطلب مقاربة جديدة في تعاطي العالم مع هذا الصراع، والاعترافَ بأنه صراع وجود بين نظام تطهير عرقي يقوم على أيديولوجية عنصرية وشعب محتلة أرضُه، من حقّه المقاومة لاسترجاع حقوقه وصيانة كرامته.

لقد وضعت الحرب أخيراً، بفضل بسالة المقاومة الفلسطينية والتفاف كل أطياف الشعب الفلسطيني حولها، بمن فيهم الذين يعيشون داخل الكيان الصهيوني ويحملون جنسيته، أسس معادلةٍ جديدةٍ لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي لا يجب منذ الآن أن يُختزل في مقاربة حماية أمن الإسرائيليين مقابل حق العيش للفلسطينيين، وإنما في البحث عن نهج جديد يقوم على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني كاملة، من حقه في الوجود فوق أرضه، وإقامة دولته الحرّة والمستقلة، وتمتّعه بكل شروط الحياة الحرّة والكريمة. وفي المقابل، استمرار الوضع كما هو قائم، والاستمرار في وضع «رتوشات» لإدامة الهدنة أو إطالة عمرها، فهو لن يزيده إلا تفاقماً. فبعد زهاء 28 سنة من توقيع اتفاقات السلام في أوسلو، وما تبعها من خداع مفاوضات عملية السلام، لم تؤدّ سوى إلى تكريس نظام الفصل العنصري الإسرائيلي على كل تراب فلسطين التاريخية. وإذا لم يتم الاعتراف بالطابع العنصري لهذا النظام، والعمل على إنهاء كل صيغه القانونية والإدارية وتجسيداته على أرض الواقع التي يمثلها حصار غزة وجدار الفصل العنصري والمئات من الحواجز المذلّة والمهينة لكرامة الفلسطيني، فإن كل مقاربات الحلول التي تضع سقفاً لها إنهاء الاحتلال في الضفة وغزة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من دون أن تُسمى أراضي 1967، ستصبح مجرّد مضيعة للوقت، تستغله الآلة الصهيونية العنصرية، لتكريس نظام فصلها العنصري. وفي هذه الحالة، يجب انتظار قيام حرب خامسة ستكون أشدّ وأقوى من كل الحروب السابقة.

(كاتب مغربي)

> تعاقبت حكومات متطرّفة في إسرائيل شرّعت لإقامة «الدولة اليهودية»

فلسطين على أبواب التغيير

معين الطاهر

من منّا لا يذكر معركة الكرامة في 21 مارس/ آذار 1968، التي جاءت بعد هزيمة يونيو/ حزيران 1967 التي تمكّن فيها العدو الصهيوني من احتلال ما تبقى من فلسطين، إضافة إلى سيناء وهضبة الجولان، في ستة أيام. يومها قيل للمقاومة الفلسطينية التي كانت قد أسّست قواعدها في غور الأردن إنّ عليها الانسحاب من مواقعها، بعد توارد أنباء عن حشود وتهديدات إسرائيلية. حينها، برز خطّان داخل حركة المقاومة ذاتها؛ يستند الأول إلى نظريات حرب العصابات التي تقول إنّ على المقاتلين العمل بقاعدة «اضرب واهرب» وأن تنسحب حين يتقدّم العدو الذي يفوقها قوة، والثاني يقول إنّ على المقاومة أن تصمد وتخوض المعركة، لتعزّز إرادة القتال عند العرب، وتنتشلهم من واقع الهزيمة. يومها، رفضت حركة «فتح» نصيحة قائد القوات العراقية المرابطة في الأردن، اللواء حسن النقيب، ورئيس أركان الجيش الأردني، الفريق عامر خماش، بالانسحاب من «الكرامة» كما رفضت نصائح القادين العسكريين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين آنذاك، أحمد جبريل وأحمد زعرور، وقاتلت بقيادة ياسر عرفات وصلاح خلف، مع قوات التحرير الشعبية. وخاضت مع رفاق السلاح في الجيش الأردني معركة بطولية، كان لها ما بعدها، في حين انسحبت فصائل أخرى. ومن يومها تعزّزت قيادة حركة «فتح» للمقاومة الفلسطينية وتولّت قيادة منظمة التحرير.

ثمة ظرف مشابه لمعركة الكرامة هذه الأيام ينبئنا بأننا على أعتاب تغيير كبير يمسّ جوانب القضية الفلسطينية كلّها، فما جرى خلال الأسابيع الماضية أعاد توحيد الشعب الفلسطيني كلّه، في الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين المحتلة منذ عام 1948، والفلسطينيين الذين يعيشون خارج بلدهم. وثمّة تباين واضح بين خطين لم يعد بالإمكان التوفيق بينهما؛ الأول يمنع إعادة بناء منظمة التحرير، والانخراط في مقاومة شعبية جدّية ومتواصلة، بينما يدعو إلى الاستمرار في نهج المفاوضات، ويستمر في التنسيق الأمني مع العدو ويعتبره مقدّساً، ويقف عاجزاً أمام تغوّل الاستيطان الذي تضاعف مرات عدة في ظلّ اتفاق أوسلو، ويتراجع عن إجراء الانتخابات بعدما أدرك أنها لن تكون في صالحه، ولم يردعه عن تجريب المجرّب مراراً وتكراراً، إذ عقد العزم، بعدما ضحّت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعض الدم في شرايينه الجافة على الاستمرار في النهج ذاته الذي يتلخص في العودة إلى المفاوضات، ودعوة الرباعية الدولية إلى الانعقاد، وتشكيل حكومة وصفها بأنها حكومة وفاق، مشترطاً لتشكيلها حصولها على موافقة ما وصفه بالمجتمع الدولي عليها، ليعيد تذكيرنا بشروط الرباعية الدولية على تشكيل الحكومات الفلسطينية السابقة، الأمر الذي تسبّب في إدامة الانقسام ومنع المصالحة، متنازلاً بذلك عن أبسط مقوّمات السيادة والاستقلال. في مقابل ذلك، ثمة خط آخر وجد تعبيراته عبر مقاومة الاستيطان والتهجير في حيّ الشيخ جرّاح، والتصدّي لمحاولات اقتحام المسجد الأقصى الذي توافد عليه الفلسطينيون من المناطق المحتلة منذ عام 1948، في قوافل منتظمة، ضمّت آلاف الرجال والنساء لنصرة أهلهم في القدس ومسجدها وأحيائها، وفي الحراك الجماهيري الواسع في مدن الضفة الغربية وقراها وطرقاتها، والذي كان لشبيبة حركة «فتح» والقوى السياسية الأخرى دور بارز فيه، خصوصاً بعدما خرجت المقاومة الفلسطينية في غزّة من إطار الحصار المفروض عليها إلى الوطن الفلسطيني كلّه، عبر تغيير قواعد الاشتباك من القصف مقابل القصف، والمطالبة بفكّ الحصار عن القطاع، إلى القتال دفاعاً عن الأقصى وضد الاستيطان والتهجير، ودعماً للمقاومة الشعبية في الأرض الفلسطينية المحتلة كلها. وحمل هذه الراية شبابٌ لم يشهدوا النكبة، أو اتفاق أوسلو، في فلسطين المحتلة منذ 1948، إذ تمرّدوا على الأسرلة ونظام الأبارتهايد الصهيوني، وانتفضوا ضد سياسات الاحتلال، وتضامنوا مع القدس وغزّة، مؤكدين وحدة الشعب والأرض ومسار التحرير. ليصبح الوطن بأسره موحداً تحت راية المقاومة بجميع أشكالها وأساليبها وقواها.

تزامنت معركة الكرامة مع ظروفٍ مواتيةٍ سهّلت عملية التغيير في الساحة الفلسطينية. وفي معركة القدس، شهدنا تحولاتٍ يجب متابعتها على صعيد النظام العربي الرسمي الذي تحرّر أو يكاد من سطوة ترامب - كوشنر، ومن آثار صفقة ترامب - نتنياهو، كما شهدنا تضامناً شعبياً عربياً وعالمياً تمثل في تظاهراتٍ بعشرات آلاف من المواطنين في العالم العربي والإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأميركية ذاتها، بما يوحي ببداية تغيير كبير في التعامل مع القضية الفلسطينية وإدانة الاحتلال، واعتباره نظام أبارتهايد يشمل فلسطين كلّها، وتجلى ذلك في تغير في لهجة التصريحات الرسمية، وتغطية وسائل الإعلام ومقالات الصحف الكبرى، وتقارير مراكز الأبحاث والدراسات، مثل «هيومن رايتس ووتش» و«كارنيغي»، وذلك للمرة الأولى في تاريخ الصراع.

لا يستقيم التغيير باستمرار وجود السلطة الفلسطينية بسياساتها الحالية، وهي التي تحاول جهدها إعادتنا إلى ما قبل معركة القدس، من خلال المراوحة في الدوائر السابقة ذاتها، مستغلة إعادة حديث المجتمع الدولي، تحت وطأة المواجهات الأخيرة، عن حلّ الدولتين، ومتجاهلةً حقيقة أنّ هذا الكلام، وعلى مدى عقود، لم يتجاوز قيمة الحبر الذي كُتب به، وتم استغلاله لإدامة الاحتلال وزيادة الاستيطان وقضم أرض فلسطين شبراً شبراً، ولم تتخذ هذه المنظومة يوماً أيّ إجراءات عملية تردع الاحتلال وتوقف سياساته، فقد تعودنا أنّها لا تتحرك إلّا عندما يهبّ الشعب الفلسطيني، فتخاف على مصالحها في المنطقة، وتصبّ جلّ اهتمامها على إعادة الهدوء وإبقاء الأمور كما هي، ملقية لنا ببعض المساعدات الاقتصادية، وكثير من الوعود التي تبقى رهينة لحظتها.

السلطة الفلسطينية التي اضطرّت إلى التراجع مؤقتاً، عليها أن تتحوّل إلى سلطة خدمات، وتوقف تنسيقها الأمني مع العدو الصهيوني، وتعيد الولاية إلى منظمة التحرير بعد إعادة بنائها، وإلى حين تحقيق ذلك، يتولّى إطار قيادي موحد زمام القيادة الفلسطينية، تكون مهمته الأولى تفعيل المقاومة الشعبية في فلسطين كلّها، والحفاظ على تراكم الإنجاز العسكري المقاوم في غزّة، وإعادة إعمارها، وبناء منظمة التحرير قيادة موحدة للشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة. أما الرئيس محمود عباس، فعليه أن يتنحّى فوراً عن مناصبه كافة في السلطة و«فتح» ومنظمة التحرير، بعدما تبيّن فشل سياسته كلها، منذ أعاد إنتاج «أوسلو» لعلّه بذلك يحافظ على ما تبقى له من تاريخ قديم ومجيد كان قد ساهم به في بدايات حركة «فتح» رائدة النضال الفلسطيني، والتي عليها أن تستعيد رياداتها، وتستأنف رصاصها وحجارتها، وتنخرط بقواها كلّها في المقاومة الشعبية، كما فعلت شبيبتها خلال معركة القدس وما زالت.

أما حركتا «حماس» والجهاد الإسلامي، ومعهما فصائل المقاومة في قطاع غزّة، والتي راكمت بصمت جهداً لا ينكره إلّا جاحد، وفاجأت العالم كلّه بما أنجزت على الصعيد العسكري المقاوم، فإنّ عليها ألّا تنخدع ببعض ما تسرّبه الأنباء عن بدء اتصالاتٍ دولية بها، وتتوهم أنّه حان الوقت لقطف ثمار الفعل المقاوم، فثمّة سمٌّ في الدسم، وهو مسارٌ سارت عليه القيادة الفلسطينية الحالية قبلها، وانتهت إلى ما انتهت إليه الآن، فالسلامة لا تتعلق بمن يفاوض، وإنّما في أساس المفاوضات ذاتها. لا أحد يفاوض على أرضه وعلى حقوقه، وعندما يأتي وقت المفاوضات، وفي ظلّ موازين قوى مختلفة، لن تكون إلّا لوضع ترتيبات دحر الاحتلال وإلغاء نظام الأبارتهايد الصهيوني، وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني من دون قيد أو شرط. وعليها أن تدرك أنّ التغيير المطلوب لا يتمثل بإحلال فصيلٍ مكان آخر، وإنّما يتم بتشكيل جبهةٍ وطنيةٍ متحدة، تضم جميع القوى الفلسطينية المنخرطة في معركة التحرير.

(كاتب فلسطيني)

> ظرف مشابه لمعركة الكرامة هذه الأيام ينبئنا بأنّنا على أعتاب تغيير كبير يمسّ جوانب القضية الفلسطينية

ثقل دم ذلك المحور

ارنست خوري

لطالما تمّ تجاهل عامل العدوى في علمَي السياسة والاجتماع. وما الذي يفسر، غير عدوى السمجين، أن يكون بين أطراف محور روسيا ـ إيران ـ سورية ـ الصين ـ فنزويلا ـ بيلاروسيا ـ كوريا الشمالية... (باب الانتساب مفتوح لدول وجماعات) هذا الكم من المشتركات، وأبرزها ثقل الدم؟ يقول وزير الخارجية السورية فيصل المقداد إن ذلك الذي حصل في سورية، يوم 26 مايو/ أيار الماضي (انتخابات!) «أفضل بآلا

«حماس» والنقد التقدّمي

هشام غانم

يمكن إجمال النقد الموجه إلى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في تيارين أساسيين؛ ليبرالي في المرتبة الأولى، ويساري في الثانية. يأخذان على «حماس» ما يعتبرانه «رجعيتها» لا سيما في القضايا الاجتماعية، و«انقلابها» على الشرعية، وجدوى مقاومتها، فضلاً عن موقع هذه المقاومة من النضال الفلسطيني المديد. سوف نحاول هنا فحص هذه النقود.

مفيدٌ هنا الرجوع بالذاكرة ربع قرن. عارضت «حماس» اتفاق أوسلو، لكنها لم تعرقله. وعندما صار مقاتلون وموظفون في منظمة التحرير يتقاطرون إلى فلسطين بموجب الاتفاق عام 1993، وبدأوا «الحكم» في أجزاء «تنازلت» إسرائيل عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة، شرعوا في تأسيس «الدولة» الفلسطينية «الموعودة»، من غير أن يبدو أنّ «حماس» مكترثة بالأمر كله، فالجو العام وقتها كان مفعماً بالتفاؤل والأمل.

في الأثناء، كانت تجري حملات لمصادرة السلاح الخفيف الذي تملكه الحركة، بتشجيع من إسرائيل وأميركا. في السنة التالية، وتحديداً في شتاء 1994، أي قبل أن يجفّ حبر اتفاق أوسلو، ارتكب المتطرف اليهودي، باروخ غولدشتاين، مذبحة في الحرم الإبراهيمي في الخليل، أسفرت عن مقتل 29 مصلياً وجرح نحو 150. وعلى أثر المذبحة، شنّت «حماس» سلسلة من العمليات الفدائية في العمق الإسرائيلي. في السنة التالية، نوفمبر/ تشرين الثاني 1995، اغتال متطرّف يهودي آخر، هو إيغال عمير، رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحق رابين، عقاباً له على تفريطه بيهودا والسامرة. غداة حلول شيمون بيريز محل رابين، ازداد القمع الفلسطيني لحركة «حماس» بضغط إسرائيلي وأميركي، تحت طائلة التهديد بالتضييق على السلطة الفلسطينية وقطع المساعدات عنها.

وإذ تركت للسلطة مهمة القمع الناعم لـ«حماس» أي مصادرة السلاح والاعتقالات والطرد من المجال العام، تولّت إسرائيل الانقضاض الشرس والمنهجي على الحركة، وفي القلب من ذلك تعميم سياسة الاغتيالات التي بلغت ذروتها مع اغتيال قائد كتائب «القسام» في الضفة الغربية، يحيى عيّاش، مطلع 1996. وعلى أثرها، شنّت الحركة عمليات تفجيرية كبيرة في إسرائيل. وفي مايو/ أيار من العام نفسه، شكّل نتنياهو حكومته الأولى، ودخلت «عملية السلام» في الثلاجة.

غير أنّ ذلك كلّه لم يؤدِّ إلى تعميق رغبة الحركة الإسلامية في إطاحة «أوسلو» بل إنّ ما حصل هو العكس، فقد ازدادت الحركة مرونة وتصالحاً مع الواقع الجديد، لا سيما بعد خروج زعيمها ومؤسسها، الشيخ أحمد ياسين، من المعتقل الإسرائيلي، إثر صفقة بين الأردن وإسرائيل، بعدما حاولت الأخيرة اغتيال رئيس المكتب السياسي للحركة، خالد مشعل، بالسمّ في عمّان. في هذه المدة، شرعت «حماس» بالتقرب من السلطة الفلسطينية، وأظهرت بوادر للعمل معها، أي تحت سقف «أوسلو». وتمثّل ذلك في مشاركة الشيخ ياسين في مداولات المجلس التشريعي بصفة مراقب. ثم اندلعت انتفاضة الأقصى (2000).

أخذت براغماتية «حماس» بالتصاعد حتى وصلنا إلى عام 2006، عام الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الحركة بأغلبية المقاعد. هذه النقطة بالذات، هي إعلان مدوٍّ من «حماس» بأنها قبلت اتفاق أوسلو، فالانتخابات المذكورة هي ابنة شرعية له. ومع أنّ فوز الحركة لا يعني تفرّدها بالحكم، وأنّ الحكومة التي شكلتها وترأستها كانت حكومة وحدة وطنية بالتشارك مع «فتح» وأنّ النظام الانتخابي مختلط، رئاسي - برلماني، إلاّ أنّ ذلك لم يرُق للسلطة الفلسطينية ورعاتها الإقليميين، وقبل ذلك لم يرُق لإسرائيل وأميركا، فعرقلت السلطة الفلسطينية، بإيعاز من الأطراف المعلومة، الانتقال السلمي، داخلياً وخارجياً، للحكومة الجديدة. وبدا أنّ الحكومة «الحمساوية» مجرّد ديكور وبلا سلطة فعلية. حتى إذا وصلنا إلى صيف 2007، حسمت «حماس» الصراع عسكرياً مع «فتح» وسيطرت على قطاع غزة، ثم كان الانقسام.

في كلّ ما سبق، نلاحظ متوالية متسقة لا نبوّ فيها، هي أنّ كلّ تصرفات «حماس» كانت ردود فعل على أفعال فلسطينية «فتحاوية» وإسرائيلية... أما مسألة رجعية الحركة، فلا جدال فيها. لكن في الوقت نفسه، قد يكون مفيداً وضعها في سياق عربي وعالمي أعرض. ذلك أنّ «حماس» وُلدت عام 1987، حين كان الاتحاد السوفييتي في نزعه الأخير، وما أفضى إليه ذلك من أفول للحركات اليسارية، وبالتزامن مع صعود الصحوة الإسلامية في المنطقة العربية، ناهيك عن انهيار المشروع القومي العربي مع غزو العراق الكويت عام 1990، فكان لا بدّ إذاً، أن تظهر حركات وتنظيمات من خارج الطيف اليساري العلماني تملأ الفراغ الشاسع، وتمتلك أيديولوجيا أكثر راديكالية من حركات الطيف المذكور، وتمتلك، وهذا هو الأهم، مقاتلين لديهم استعداد هائل للتضحية، أي إنّ ظهور الحركات الإسلامية كان جزءاً من واقع لا يمكن القفز عنه.

أما السياق الإسرائيلي الداخلي، فكان مكمّلاً للسياقين أعلاه، ذلك أنّ إسرائيل نفسها شرعت تميل يميناً، ابتداء من 1986 إلى 1992، حين استحوذت حكومة الليكود على الحكم طيلة هذه السنوات. وقوبلت هذه النزعة إلى اليمين بنزعة فلسطينية من الصنف نفسه، تمثّلت في نشوء حركة «حماس».

في ضوء هذه الوقائع، وبالنظر إلى طبيعة المشروع الصهيوني، شديد الفرادة في تأسيسه وتكوينه وجوهره وخرافاته وتسليحه، والقوى الدولية التي تقف خلفه، يبدو الكلام عن رجعية «حماس» ضرباً من جدل أهل بيزنطة عن جنس الملائكة وحجم إبليس، فيما جيوش محمد الفاتح على عتبات القسطنطينية. غني عن الذكر أنّ هذه ليست محاولة لنفي هذه الرجعية بقدر الحاجة إلى فهم ملابساتها وسياقاتها. من جهة ثانية، يبدو الكلام عن تلك الرجعية منحولاً من بقايا الجدل الذي دار في أعقاب الربيع العربي، وأسال فيه مثقفون حبراً غزيراً بشأن مدنية الدولة ومرجعيتها، علمانية أم إسلامية، فيما كانت القوى العميقة والعتيقة تشتغل مادياً على الأرض، استعداداً للانقضاض على كلّ شيء. وفي الكلام المذكور إسقاط أيضاً من واقع الدول المحيطة بفلسطين، لا سيما التجارب المريرة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وحزب الله، على الواقع الفلسطيني المختلف كلياً، والخالي، وهذا هو الأهم، من الحالة الطائفية. وإلى هذا، ربما يجدر الانتباه إلى أنّ «حماس» ليست جسماً غريباً هبط على فلسطين من اللا مكان، فما من حركة يمكن أن تعيش كلّ هذا الوقت وتقوى وتزداد جماهيرية ثلث قرن، ما لم تكن لها حاضنة اجتماعية، مستعدة لدفع أثمان باهظة لقاء ما تعدها به تلك الحركة.

كذلك، يُلاحظ أنّ النقد التقدّمي الوارد ذكره لا يكاد يظهر له أثر في تقارير جهاز الشاباك الإسرائيلي أو مقالات الصحف العبرية حين يجري الحديث عن «حماس»، أو حتى في حركة التضامن العالمية مع الشعب الفلسطيني، فكأنّ إسرائيل وأجهزة استخباراتها فاتها ما لا ينفك النقد إياه يشدّد عليه. ولا مفرّ هنا من ملاحظة هذه المفارقة الحادة: نقد تقدّمي غارق في النظريات والمصطلحات يخترع واقعاً يكاد يكون ميتافيزيقياً، يأخذ على حركة براغماتية ذات قوام شديد المادية، رجعيتها، فقط لأنّ لها مرجعية دينية.

السؤال الأكثر وجاهة الذي يطرحه النقد التقدّمي: ما الفائدة من حركة مقاومة تحرّر وطناً من مشروع عنصري استيطاني، لتقيم مكانه مشروعاً سلطوياً رجعياً؟ هذا سؤال افتراضي، ذلك أنّ لا أحد يستطيع التنبؤ بالمستقبل، أو يعرف المآلات التي ستؤول إليها فلسطين بعد التحرير، لكنّ ثمّة إجابة من تجارب التاريخ، فمعلومٌ أنّ الثورة الروسية (1917) حملت مشروعاً هو الأكثر تقدّمية في التاريخ، ومعلومٌ كذلك أنّ الثورة الكوبية استقت أيديولوجيتها من المشروع نفسه، بل تجاوزته، إذ بلغت الطوبى الاشتراكية المتمثلة في المساواة بين العملين اليدوي والذهني. أما المصير السوفييتي فكان صروحاً متطاولة من الظلم في معسكرات الغولاغ، وجبالاً من الجماجم وأنهاراً من الدماء، فيما المصير الكوبي دولة وراثية استبدادية في جزيرة معزولة وجائعة. بإزاء ذلك ثمة تجربتا الثورتين، الفرنسية والأميركية، لم تكونا تقدّميتين بالمعنى الذي كانته الروسية والكوبية، فالنساء، مثلاً، لم يُمنحن حق التصويت في فرنسا الثورة. والثورة الأميركية أيضاً حافظت على الوضع الذي كان قائماً في أثناء الاحتلال البريطاني، لا سيما العبودية. لكنّ الثورتين الفرنسية والأميركية، تأسستا على ما هو أهم من التقدّمية، أي الديمقراطية.

ما يراد الوصول إليه هنا أنّ الديمقراطية تقود إلى التقدمية، والعكس غير صحيح. ولمّا كانت «حماس» تؤمن باللعبة الديمقراطية، على المستويين الوطني والداخلي (تعقد انتخابات داخلية دورية، وقادتها منتخبون) جاز الرهان على هذا الإيمان بالديمقراطية سبيلاً إلى عقلنةٍ وتقدّم إلى الأمام، وإن بعد حين. وفي الأحوال كافّة، الأفكار لا تغيّر الواقع. الثاني سابقٌ على الأولى. فالتغيير يبدأ مع تحولاتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وتفاعلاتٍ على الأرض، على ما تعلّمنا الماركسية. وفي واقع فلسطيني هذا شأنه، تحت احتلال شديد الفرادة، يغدو سؤال التقدّم عسير الإجابة، من غير أن يعني ذلك السكوت عن أيّ نزعاتٍ رجعية، لكن في الوقت نفسه تقديم التحرير على كلّ ما عداه.

يبقى سؤال الجدوى من مقاومة «حماس». لا نستطيع الادعاء أنّ «حماس» أنجزت أكثر مما أنجزت حركة «فتح» لكن يمكننا القول إنّ الفرق الجوهري بين مشروعيهما أنّ مشروع «حماس» يندرج في مسارٍ سارت فيه كلّ حركات التحرر. ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى نتائج ملموسة لمشروع المقاومة في فلسطين، أهمها رسم حدود جديدة للردع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وإذا أخذنا حرب الأحد عشر يوماً، أخيراً، نموذجاً على معادلة الردع هذه، وجدنا أنّ عدد الضحايا الفلسطينيين أقل بكثير من ضحايا حرب 2014، حتى مع تعديل النسب مع المدة للحربين. هذا ناهيك عن منع الغزو البرّي، خشية وقوع خسائر كبيرة، لا سيما سقوط جنود في الأسر، على ما حصل في حرب 2014. هنا نقع للمرّة الأولى على واقع جديد، أنّ هناك ظهيراً يحمي الشعب الفلسطيني من الوحشية الإسرائيلية، وأنّ اعتداءات إسرائيل على أيّ فلسطيني لن تمرّ من غير عقاب. أي، لئن كان مشروع «حماس» يتقدّم بالسنتميترات، فمشروع «فتح» يتراجع بالكيلومترات.

> نتائج ملموسة لمشروع المقاومة في فلسطين، أهمها رسم حدود جديدة للردع بين الفلسطينيين والإسرائيليين

> نقد تقدّمي غارق في النظريات والمصطلحات يخترع واقعاً يكاد يكون ميتافيزيقياً

بهذا المعنى، أمسى موقع «حماس» في النضال الوطني الفلسطيني، على ما دلّت إشاراتٌ لا تحصى، في الأسبوعين الأخيرين على الأقل، في القلب من ذلك النضال، ويسعى في لمّ شمل الفلسطينيين كلّهم، فالحرب الشهر الماضي (مايو/ أيار) سمّتها «حماس» معركة «سيف القدس» انتصاراً للقدس وأهلها، وتصريحات رئيس مكتبها السياسي، إسماعيل هنية، والناطق باسم كتائب «القسام» أبو عبيدة، كانت تخاطب الفلسطينيين كلّهم في عموم فلسطين، لا سيما في مناطق 1948. هذا فيما خطاب السلطة الفلسطينية ما زال عالقاً في «أوسلو» فعشية «إضراب الكرامة» وصف التلفزيون الفلسطيني الرسمي الإضراب بأنّه يحدث في» المجتمع العربي والأراضي الفلسطينية» في الجملة. لقد شهدنا، للمرّة الأولى منذ قيام إسرائيل، فلسطينَ واحدة موحدة، من المطلّة إلى أم الرشراش، تعلن بصوتٍ واحد أنّها ملتفّة حول المقاومة المسلحة. يمكن الإشارة إلى مثال واحد، ذي دلالةٍ شديدة الإيحاء والرمزية، على ذاك الالتفاف، هو عبارة «من عكا إلى القدس الحبيبة - رجال الضيف» التي كُتبت بخط طفولي على جدار مسرح عكا القديمة في الأيام الأولى للحرب.

يختلف الفلسطينيون على كلّ شيء وفي كلّ شيء، فمثلاً، يكاد عدد اللهجات في فلسطين يكون أكبر من عددها في شبه القارّة الهندية، وينقسمون أفقياً وعمودياً، وحضرياً وريفياً، بل لا يكاد يوجد إجماع بين شخصين فلسطينيين على طريقة تحضير «المقلوبة» (طبخة محلية) لكنّهم يُجمعون على أن من يؤذي إسرائيل ويتسبب لها بالوجع هو من يمثل آمالهم وآلامهم ومطامحهم وأشواقهم وسعيهم وكفاحهم.

كلّ فلسطيني على وجه الأرض الآن، تغيّر مصير حياته ومسارها بسبب وجود إسرائيل. إسرائيل «علّة أولى» في حياة كلّ فلسطيني، تدحرجت بسببها كلّ الأحداث في تلك الحياة. إسرائيل أثرت في كلّ فلسطيني بالمعنى الشخصي جداً. إنّها تمتصّ كلّ الهواء في الغرفة حتى لا يملك الفلسطيني ترف التفكير في شيء آخر غير الفكاك منها.

بكلمة، حين يُذلّ الفلسطيني على الحاجز، وحين تُقطع عنه المياه والكهرباء ويُحرم من أبسط الحقوق الإنسانية، مثل حق السفر والاستقلال والتصويت، وحين يُطرد ويطارَد في العواصم والمعابر والمطارات، لا يفكر بأيديولوجيا «حماس» ورجعيتها وانقلابها وانحيازاتها، بل في شيء واحد: كيف يُنهي دولة إسرائيل.

(كاتب عربي)

القاهرة غزة رام الله وإسرائيل

محمد صالح المسفر

بعد إعلان وقف إطلاق النار بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في غزة وإسرائيل بعد معركة قاسية دامت 11 يوما، اتصل بي أحد متابعي ما أكتب في الصحافة، وقال: «دُمّرت غزّة، أبراجها العالية وبنيتها التحتية، منازل ومتاجر مواطنين أبرياء ومقارّ حكومية، وما برحت باحات المسجد الأقصى مسرحا للجنود الإسرائيليين المدجّجين بالسلاح لحماية المستوطنين، وحي الشيخ جرّاح في قبضة الإسرائيليين، وسكانه مهدّدون بالطرد. وأيضا أخطرت القوات الإسرائيلية يوم 31 الشهر الماضي (مايو/ أيار) بهدم عشرة منازل فلسطينية في بلدتي نعلين ودير قديس غرب رام الله، وأعطي أصحاب تلك المنازل فترة أسبوع للإخلاء والهدم. وفي الداخل الفلسطيني، أعني 1948، الاعتقالات والتهديدات بالقتل بلغت مداها، فقد اعتقل أكثر من ألفي مواطن فلسطيني لتعاطفهم مع المقاومة،.. وأنتم تقولون انتصرت المقاومة، وحققت الأهداف المخطط لها، ومن بينها تحرير الأرض وحماية المواطنين».

(2)

حتما محدّثي خرّيج مدرسة التيئيس، ولست في مجال الرد على ذلك، ولكن يقتضي القول إنه لم يكن مطلوباً من ثورة/ انتفاضة أو هبّة الفلسطينيين في غزّة والضفة الغربية أن تؤدّي إلى التحرير. الانتفاضة/ الهبّة الشعبية في فلسطين التاريخية، انطلاقا من فعل المقاومة من غزّة، هي التعبير عن إرادة شعبية تريد أن تقنن أمرا ثوريا مهما للغاية، هو تحقيق «حالة القطيعة» مع العدو. وبالتالي رفض أي محاولاتٍ للتسوية لا تحقق أهداف الشعب الفلسطيني، من بينها عودة اللاجئين إلى أملاكهم التي هُجّروا منها، أو نزحوا عنها، عبر الحروب الإسرائيلية عليهم، وإقامة دولتهم المستقلة. وبذلك تكون الانتفاضة/ الهبة الفلسطينية قد حققت مبدأ «الصدمة» التي لا يعود بالإمكان إيقافها، وهنا قمة النصر للانتفاضة، وهذا ما تحقق، على الرغم من الصعاب والمؤامرات على المقاومة الوطنية في غزّة.

إلى جانب ذلك، تصدّت المقاومة لدولةٍ نوويةٍ تملك بيدها كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك القنابل الارتجاجية التي تشبه الزلازل عند وقوعها على الأرض. تعيش المقاومة في غزّة تحت حصار ظالم، يشترك فيه بعض العرب، مع الأسف الشديد، وكذلك سلطة رام الله، إلا أنها استطاعت إلحاق «الصدمة والترويع» لقادة الكيان الصهيوني.

لم يكن هؤلاء يتوقعون أن يصل سلاح المقاومة إلى عمق الأرض المحتلة، بما في ذلك عاصمة الكيان الصهيوني، تل أبيب، وإلى أبعد من ذلك، وتعطيل حركة الإنتاج على مستوى الدولة، وإرغام السكان في العيش في الملاجئ فترات لم يعتدها الإسرائيليون. لقد اكتسبت القضية الفلسطينية، بحكم فعل الانتفاضة، عطف الرأي العام العالمي، وتضامنه مع تلك القضية، عبّرت عنهما المسيرات الشعبية في معظم عواصم العالم ومدنه الكبرى، تأييدا لحق الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه، ورفض الممارسات الإسرائيلية القاتلة، والتي ذهب ضحيتها، في العدوان أخيرا، 67 طفلا من بين ضحايا آخرين. ومن علامات الانتصار إعلاميا أن صحيفة نيويورك تايمز تنشر في صفحتها الأولى صور 67 من أطفال غزّة أحرقتهم إسرائيل، وهي سابقة في تاريخ هذه الصحيفة المرموقة.

(3)

رأينا مدير المخابرات المصرية، عباس كامل، في عناق أخوّة وتفهم مع رئيس حركة حماس في غزة، يحيى السنوار. وذكرت الأنباء أن كامل اجتمع بممثلي جميع فصائل المقاومة في غزّة، ووجد موقفا موحدا تجاه مقاومة إسرائيل. وقبل مغادرته، وضع، برفقة وفد من حركة حماس، حجر الأساس لإنشاء مدينةٍ سكنيةٍ وسط قطاع غزة تبرّعا من مصر. ونقول هنا شكرا لمصر، ولكننا نطالب بما هو أهم، رفع الحصار عن قطاع غزّة. ولا يدري الكاتب صلة رام الله العباسية بجهود مدير المخابرات المصرية، في هذه الظروف، وهو يعلم علم اليقين أن السلطة الفلسطينية في رام الله فقدت مكانتها، والحديث معها مضيعة للوقت، بعد حرب الـ11 يوما.

وفي القاهرة، كان وزير خارجية إسرائيل، غابي أشكنازي، يقول إنه جاء للحديث مع المصريين عن نتائج الحرب، وعن خلافة محمود عباس، وأمور أخرى. كلنا يعرف أن وظيفة السلطة حماية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، طبقا لاتفاق أوسلو عام 1993، وهي التي لا تستطيع السلطة حماية سكان الضفة الغربية الذين يقعون تحت سلطانها من عنف المستوطنين المتوحشين وجنود الاحتلال. والمفترض ألا يكون الوسيط المصري في هذا الشأن محايدا عند الحديث عن مطالبة إسرائيل غزة بإطلاق سراح جنود إسرائيليين أسرى لديها، بل يجب إدراج جميع المعتقلين لدى السلطات الإسرائيلية من الضفة الغربية، سواء كانوا من حركة حماس أو من عامة الشعب الفلسطيني عند الاتفاق على تبادل المعتقلين، أيا كانت صفتهم، بما في ذلك المعتقلون من مناطق 1984.

> الأبراج والمساكن التي دمّرت ليست لأعضاء في «حماس» التي أعلنت أنها في غنى عن أن تمتد يدُها إلى أموال إعادة الإعمار

أمر آخر، نهيب بالقيادة المصرية اليوم أن ترتفع درجة التعامل مع حركة حماس من كونها أمنية إلى سياسية، أي أن يكون التفاوض على درجتين، سياسية مرتبطة بوزارة الخارجية والرئاسة المصرية، وتبقى القضايا الأمنية بيد المخابرات، وهذا، في تقدير الكاتب، أفضل لمصر، وسموّ بمكانتها أمام المجتمع الدولي.

(4)

وتعتبر زيارة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، رام الله ولقاءه بمحمود عبّاس محاولة للدفع به إلى دائرة الضوء الدولي، بعد ان أحرقت «معركة سيف القدس» جميع أوراق عبّاس وعرّته سياسا. أبلغ الوزير الأميركي عباس بأنه يجب عدم استفادة «حماس» من أموال إعادة إعمار غزّة. لقد غاب عنه أن أهل غزّة كلهم وقفوا إلى جانب المقاومة، وليسوا كلهم ينتسبون إلى حركة حماس، فإعادة إعمار ما دمّرته إسرائيل، البنية التحتية، والمزارع والمصانع والكهرباء والشوارع المدمّرة عنوة، تخدم أهل غزة جميعهم، فالأبراج التي هدمت، والمساكن التي دمّرت، ليست لأعضاء في حركة حماس التي أعلنت أنها في غنى عن أن تمتد يدُها إلى أموال إعادة الإعمار.

آخر القول: انتصرت المقاومة ضمن إمكاناتها، على الرغم من دعاة التيئيس.

(كاتب وأستاذ جامعي قطري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads